الحجج الشرعية

في رد

ما أحدثه محمد بن حزام

من (القواعد البدعية)

كتبه/

أبو بكر بن عبده بن عبد الله الحمادي

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، الموصوف بصفات الكمال، وله الحسنى من الأسماء، لا يحصي عليه أحد في الثناء، كل من على الأرض في فناء، وله سبحانه وحده البقاء.

أحمده لنعمه التي لا تدخل في الإحصاء، ولما له من الكمال والجمال والبهاء، وأصلي وأسلم على إمام الأتقياء، وسيد الأصفياء صاحب الشفاعة العظمى والحوض المورود واللواء.

وعلى صحبه الأكارم النجباء، الذين آزوه ونصروه في السراء والضراء

أمَّا بعد/ فإنَّ محمداً بن حزام أحدث فتنة على الدعوة السلفية ونصحه كثير من الناصحين بتصحيح السير على المنهج السلفي فلم يستجب، وكثرت الردود عليه من أجل ذلك، والغرض منها إرجاعه إلى الطريق الصحيح، وحماية السلفيين مما أحدثه من القواعد البدعية.

ذكر بعض القواعد المحدثة التي قعدها ابن حزام

وقد قعد ابن حزام جملة من القواعد البدعية التي فيها المحاماة عن أهل البدع والأهواء منها:

❁ **أنَّ الأصل في هجر أهل البدع والأهواء المنع، ويشدد في قضية الهجر ويضيق فيها تضييقاً بالغاً.**

۞ فيقول: ((فهذا أمر ضيق لا يصنع إلَّا لمصلحة راجحة)).

۞ ويقول: ((لا بد أن تكون المصلحة راجحة وأمَّا إذا لم تتحقق المصلحة فلا يجوز ترك حق المسلم الواجبة مع عدم الفائدة في ذلك)).

۞ ويقول: ((والنبي صلى الله عليه وسلم ما استخدمه إلَّا مع كعب بن مالك وصاحبيه حالة نادرة، استخدمه مع أناس ثبتهم الله، هجر النبي صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك وصاحبيه عندما تخلفوا عن

غزوة تبوك لم يسلم عليهم وأمر المسلمين بهجرهم ما استخدمه ولم ينقل عن النبي عليه الصلاة والسلام في طوال دعوته ثلاثاً وعشرين سنة إلَّا هذه الواقعة فقط وكانت فيها مصلحة راجحة ....)).

۞ إلى أن قال: ((فهذا باب مضيق لا يستخدمه المسلم إلَّا لمصلحة راجحة باستشارة العلماء، قد ينفع في بعض الأوقات نادراً ...)).

۞ ويقول: ((فليكن الإنسان حكيماً في دعوته، لا يكن منفراً عن الدعوة السلفية، لا يكن منفراً عن الحق وأهل الحق.

فنرى لإخواننا ولأهل السنة والجماعة جميعاً أن لا يستخدموا هجر الزجر والتأديب إلَّا مع اليقين أو غلبة الظن أنَّه ينفع وأنَّ فيه مصالح شرعية.

ولنا رسالة بعنوان هجر المبتدعة وجوبه وضوابطه تكلمنا فيه على هذه المسألة بتوسع)).

❁ **ومنها أنَّ ابن حزام يقرر في مسألة المصلحة في هجر أهل البدع ما لا يقرره السلف**، فإنَّه يرى أنَّ المصلحة هي مجرد الزجر والتأديب، ولا ينظر إلى مصلحة الناس في وقايتهم من البدع والأهواء إلَّا في قضية المجالسة والمخالطة، ويتناقض في ذلك تناقضاً غريباً.

وقد بيَّنت خطأه في ذلك في عدة رسائل، وبيَّن ذلك أيضاً أخونا الشيخ يوسف الجزائري في رسالته: "دفع البلية عن أصل الهجر وبيان التوظيف الصحيح للمصلحة الشرعية وإبطال الأفيحية ودحض نسبتها إلى شيخ الإسلام ابن تيمية" في أجزاء ثلاثة، ولم ينتفع ابن حزام بجميع ذلك وعاند عناداً بالغاً.

❁ **ومنها أنَّ ابن حزام يرى أنَّ الهجر لا يكون إلَّا للمبتدع الداعية ـ يريد المبتدع بلسان المقال ـ ويخالف السلف في هجرهم لمن أظهر البدعة أو كان مجالساً لأهل البدع والأهواء.**

وقد بينت خطأه في ذلك في رسالتي: "تضييق الخناق"، ورد عليه في ذلك أيضاً أخونا الشيخ أبو محمد عبد الحميد الحجوري وفقه الله في صوتية له انتشرت.

❁ **ومنها أنَّ ابن حزام يُقَعِّد عدم جواز إطلاق القول بأنَّ أهل البدع لا يدخلون في حديث**: (حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ رَدُّ السَّلاَمِ وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ). **ويرى أنَّ المبتدع إذا لم ينزجر من بدعته ولم ينزجر الناس أيضاً عن تلك البدعة فإنَّ هذه الحقوق تؤدى له.**

وخالف في ذلك نصوص السلف المتكاثرة التي فيها أنَّ أهل البدع لا يسلم عليهم ولا يرد عليهم السلام، ولا يعاد مريضهم ولا تتبع جنائزهم ولا تجاب دعوتهم، مع مخالفته للسنة التي يرى ثبوتها وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ مَجُوسَ هَذِهِ الأُمَّةِ الْمُكَذِّبُونَ بِأَقْدَارِ اللهِ، إِنْ مَرِضُوا فَلاَ تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلاَ تَشْهَدُوهُمْ، وَإِنْ لَقِيتُمُوهُمْ فَلاَ تُسَلِّمُوا عَلَيْهِمْ».

بحجة أنَّ السلف لم ينصوا على عبارة: (**إنَّ أهل البدع خارجون من حديث حق المسلم على المسلم)** وجاء بما أضحك به العقلاء منه، وقد بيَّنت ذلك في رسالتي: "تضييق الخناق"، "زيادة التوضيح والإفادة"، و"الجواب الصحيح"، و"البيان النفيس"، و"البيان المفهم": ، وبيَّن ذلك أخونا الشيخ أبو حاتم يوسف الجزائري وفقه الله في رسالته: "دفع البلية" في الجزء الثالث حيث قال: (**ومما يتبين من تخبطات دعاة التمييع الفاحشة في هذا الباب بناء على ما سبق تقريره:**

أنَّهم يؤصلون قاعدة الهجر على ما هو مستثنى؛ فيجعلونه الأصل في تقرير المسألة.

فيقررون – كما سلف-: أنَّ الأصل هو الكلام مع أهل البدع والسلام عليهم وعيادتهم واتباع جنائزهم، وأنَّ هجر الترك لا يتناول ذلك لكونها –عندهم- من حقوق المسلم الواجبة، ولا تسقط إلَّا مع هجر التعزير الذي يلغونه ويحثون أهل السنة على إقصائه ...) إلخ ما ذكره وفقه الله.

وما زال ابن حزام يعاند في ذلك ولم ينتفع بكل ما كتب له ورد عليه.

❁ **ومنها: التأصيلات المحدثة في البدع الفرعية العملية.**

وهي:

١- أنَّ العلماء إذا حكموا بالابتداع على شخص في غير الأصول فيريدون أحد ثلاثة أمور:

❁ الأول: الابتداع في ذلك الأمر بعينه فيكون مبتدعاً وسنياً فهو مبتدع في تلك المسألة وسني في غيرها.

❁ والثاني: أنَّ المراد بالابتداع الابتداع الجزئي أي أنَّه واقع في بدعة جزئية لا تخرج الشخص من السنة.

۞ **والثالث:** أنَّ المراد بالابتداع الوقوع بالبدعة، فإذا قالوا: فلان مبتدع وكانت البدعة في غير الأصول فالمراد صاحب بدعة وليس بمبتدع خارج عن السنة.

۞ فقد جاء في موقعه في "الثيلجرام" ما يلي: ((**السؤال:-**

يقول السائل: عندما يقول العلماء لشخص مبتدع، هل لأنَّه جاء بشيء لم يأت بالسنة سنة النبي صلى الله عليه وسلم أو لأنَّ عنده خلل في العقيدة؟

الإجابة:-

يطلقونها على من يتعبد لله جل وعلا بما ليس في الشرع وأكثر إطلاقهم فيها على من تعبد لله بعقيدة مخالفة لعقيدة السلف؛ يكون خالف أهل السنة والجماعة في العقيدة وفي أصول أهل السنة المشهورة والمراد بالأصول أي التي أدلتها مشهورة معلومة ما يخالف فيها إلَّا بالهوى، الأمر فيها واضح، والأصول أكثرها في العقيدة ولكن يوجد أيضاً أصول يضلل بها المخالف في غير العقيدة أيضاً، فإنكار المسح على الخفين أيضاً من المسائل التي يضلل بها لأنَّه يرد الأحاديث المتواترة في هذا، فهي من الأصول أيضاً ودونها أهل العلم في العقيدة، الخروج على ولاة الأمر أيضاً كذلك ممن يضلل بها من فعل ذلك، ويحكم عليه بالبدع.

وكذلك أيضاً وجد إطلاق لأهل العلم على المبتدع الذي أكثر من البدع ولو كانت في غير الأصول – أي في العبادات العملية- قد وجدنا أيضاً بعض إطلاقات السلف من الصحابة والتابعين قد يطلقون فلان مبتدع في بدعة عملية في بعض البدع العملية وإن لم تكن كثيرة، **فيظهر أنَّه قد يوجد في كلام السلف إطلاق مبتدع ويريدون بها صاحب بدعة، لأنَّه قد وجد منهم أن أطلقوا على بعض الناس مبتدع وهي بدعة في أمور عملية**، فقد جاء عن ابن عمر أنَّه رأى رجلاً يثوِّب في الصلاة فقال: هذا مسجد فيه مبتدع أو نحو هذه العبارة.

فهو محمول على أنَّهم يريدون بمبتدع صاحب بدعة، أو مبتدع ابتداعاً جزئياً، ولكن الأكثر في إطلاقهم أنَّ مرادهم بقولهم في الرجل مبتدع خارج عن السنة)).

۞ **إلى أن قال**: ((وعلى كلٍ وجدنا أقوالاً للإمام أحمد ولشيخ الإسلام رحمه الله في إطلاقهم المبتدع على بعض من ابتدع في بعض العبادات ويريدون بها **ابتداعاً جزئياً لا يريدون به ابتداعاً مخرجاً من السنة، ولكن خرج من السنة بذلك العمل**)).

❁ إلى أن قال : ((ومواضع أخرى هذه بعضها في إطلاق المبتدع على من أحدث في أمور عملية ويريدون بها ابتداعاً جزئياً.....)).

❁ إلى أن قال : ((والمقصود من هذا أنَّه قد يطلق على من أحدث في بعض الأمور العملية مبتدع ويراد به مبتدع في ذلك الأمر وإن لم يخرج من السنة، وإنَّما يخرجون من السنة من ابتدع في أصول العقيدة أو أكثر من الجزئيات المبتدعة كما هو معلوم)).

❁ ثم لما أنكرت عليه ذلك أصدر فتوى عبارة عن سؤال وجواب قال فيها:

(بسم الله الرحمن الرحيم

السؤال الثاني: من وقع في بدعة جزئية عملية، فهل يصير مبتدعاً؟

الإجابة:-

إذا كانت هذه البدعة خفية، وليست من الأصول المشتهرة، فيحتاج إلى أن تبين الحجة للواقع فيها؛ فإن عاند الحق بعد تبينه له، واتبع هواه فيصير مبتدعاً، وإن كانت هذه الجزئية العملية من أصول أهل السنة الواضحة؛ فالمخالف فيها مبتدع، ولا يحتاج فيها إلى إقامة الحجة؛ لوضوحها، وعدم خفائها.

وقد كنا في فتاوى سابقة، قلنا بأنَّه لا يبدع بالبدعة الجزئية العملية الخفية، **ثم تبيَّن لنا ما ذكرناه**، وقد قمنا بحذف الفتاوى السابقة التي وقع فيها الخطأ، ولا نبيح لأحد ينشرها عنا.

ونسأل الله المغفرة والهداية والسداد في القول والعمل. والحمد لله رب العالمين).

❁ **قلت**: وهذا شأن ابن حزام في تراجعاته لا يتراجع تراجع المتواضعين، ويظهر الأمر بأنَّه تراجع من عند نفسه بعد بحثه ونظره، ويكتفي بالتراجع المجمل ولا يرد الشبهات التي حشدها في تقرير الباطل، وقد ذكر في الفتاوى السابقة عدة شبهات في تقريرها ولم يتعرض لها بشيءٍ من النقض.

❁ وقد قلت له في "البيان النفيس":

(**وأنصحك نصيحة أخرى**: وهي أنَّك إذا تكلمت بالباطل مفصلاً، فلا تكتف بالتراجع المجمل، وذلك أنَّك إذا قررت الخطأ واحتججت له وبثثت الشبهات في تقريره فلا بد أن تأخذ فتواك الذي أفتيت بها وترد كل ما قررته من الباطل فيها وتكشف الشبهات وتبين بطلانها، وذلك أنَّ الباطل قد يتمكن في قلوب السامعين ولا يخرج بمجرد قولك أخطأت في كذا مجملاً، فإنَّ الشبهات تبقى مغروسة في قلوب الناس فلربما

لا يتراجعون عمَّا تراجعت عنه بسبب ما في قلوبهم من الشبهة، وتكون أنت السبب في ذلك وتتحمل أوزارهم).

❁ ولم ينتفع ابن حزام بهذه النصيحة.

❁ وأضف إلى هذا أنَّ ابن حزام يرمي الناصحين له بأهل الشغب وأعداء الدعوة وأهل الغلو والحاقدين والحاسدين وغير ذلك.

ولما أنكرت عليه ذلك في غير موضع إذا به يقول أنَّه لا يقصدني بذلك مع أني والشيخ يوسف الجزائري أكثر من رد عليه وبين خطأه في كثير من المسائل.

❁ ويرسل إليَّ صاحبه ومن أقرب الناس إليه زاهر الشهاري رسالة نصية يقول فيها: (**الحمادي يسير على مذهب سيد قطب في التكفير.**

يا أهل السنة الحمادية هي الفتنة فاعرفوها)

وهذا يدل على أنَّ طلابه يفهمون من عباراته السابقة أنَّه يقصدني بها.

ولست بصدد الدفاع عن نفسي فإنِّي أرى نفسي أحقر من أن أدافع عنها، وإنَّما غرضي بيان حقيقة الأمر.

❁ وزاهر هذا – الذي لم يسلم من فحش لسانه مشايخ السنة وطلاب العلم – يُعَدُ من أقرب المقربين من ابن حزام، والعجيب أنَّه المقدم لابن حزام في محاضرة الأحد في الأسبوع الماضي مع أنَّ حاله مريبة فقد ثبت أنَّه قبل رأس المهدي أكثر من مرة، وحاله مريبة مع أصحاب الجمعيات وغيرهم.

❁ ومن آخر أمره أنَّ أخانا جلالاً العديني كانت تقام عنده محاضرة أسبوعية متنقلة يحاضر فيها أهل السنة فقام ابن حزام ببناء مسجد آخر في العدين وكان المقاول والمشرف على بنائه رجل من أصحاب أبي الحسن والآخر من المتخبطين، ولما تمَّ البناء أرسل طالباً من طلابه إليه، وإذا بمشرف الحوثيين في تلك البلاد يمنع أخانا جلالاً من إقامة المحاضرة الأسبوعية في أي مسجد من المساجد ويقول له: المحاضرة تقام في مسجد زاهر وإلَّا فأنتم ممنوعون من إقامتها.

وهكذا هي السلفية عند ابن حزام وتلميذه زاهر الشهاري !!!.

❁ أبلغ بك الحال يا ابن حزام أن تستعين بالحوثيين وتتقوى بهم على إخوانك السلفيين.

لا تقل: لا علم لي بذلك ولم آمره أن يفعل ذلك، فإنَّ زاهراً محسوب عليك، ومما يدل على شدة قربه منك أنَّك تركت جميع طلاب العلم في مركزك وانتقلت إليه ليقدم لك محاضرتك التي أقمتها في الأسبوع الماضي في مركزك.

❁ والعجيب أنَّ ابن حزام يتألم من كلام مشايخ السنة وطلاب العلم فيه بحق، وهو يرميهم بأنواع الباطل، ولا تقل: أنا أقصد بكلامي الذين عندنا في مدينة إب، فإنَّ ما ينقد به أصحاب إب ينقده به سائر مشايخ السنة، فإذا كان هذا النقد من الغلو والتشغيب فهو يشمل سائر مشايخ السنة الذين ينقدونك به.

❁ وينشر بعض طلابه للمجاهيل الذين يردون على مشايخ السنة وطلاب العلم بأنواع السفه والجهل.

والكتابة تحت اسماء مستعارة والنشر للمجاهيل دليل من أدلة الباطل والمبطلين، وذلك أنَّ صاحب الحق لا يتستر تحت الأسماء المستعارة بل يصدع بالحق بكل شجاعة.

وليس هذا الأمر بجديد على الدعوة السلفية فقد بلينا بهذا الصنف في فتنتي أبي الحسن وعبد الرحمن العدني.

❁ وبعد هذا التراجع الذي سطره ابن حزام في مسألة التبديع في المسائل العملية الخفية إذا بنا نفاجئ بتأصيل جديد من ابن حزام وهو:

أنَّ العالم المجتهد إذا زلَّ في بدعة خفية فإنَّ خطأه مغفور له ما لم يُقم الولاء والبراء على عليه.

❁ وقد قرر ذلك على الطلاب وانتشرت صوتية له في تقرير ذلك وقرأ على الطلاب كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وهو قوله كما في [مجموع الفتاوى] (٣/ ٣٤٨-٣٤٩):

((وَمِمَّا يَنْبَغِي أَيْضًا أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ الطَّوَائِفَ الْمُنْتَسِبَةَ إلَى مَتْبُوعِينَ فِي أُصُولِ الدِّينِ وَالْكَلَامِ: عَلَى دَرَجَاتٍ مِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ قَدْ خَالَفَ السُّنَّةَ فِي أُصُولٍ عَظِيمَةٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ إنَّمَا خَالَفَ السُّنَّةَ فِي أُمُورٍ دَقِيقَةٍ. وَمَنْ يَكُونُ قَدْ رَدَّ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ الطَّوَائِفِ الَّذِينَ هُمْ أَبْعَدُ عَنْ السُّنَّةِ مِنْهُ؛ فَيَكُونُ مَحْمُودًا فِيمَا رَدَّهُ مِنْ الْبَاطِلِ وَقَالَهُ مِنْ الْحَقِّ؛ لَكِنْ يَكُونُ قَدْ جَاوَزَ الْعَدْلَ فِي رَدِّهِ بِحَيْثُ جَحَدَ بَعْضَ الْحَقِّ وَقَالَ بَعْضَ الْبَاطِلِ فَيَكُونُ قَدْ رَدَّ بِدْعَةً كَبِيرَةً بِبِدْعَةٍ أَخَفَّ مِنْهَا؛ وَرَدَّ بِالْبَاطِلِ بَاطِلًا بِبَاطِلٍ أَخَفَّ مِنْهُ وَهَذِهِ حَالُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُنْتَسِبِينَ إلَى السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

وَمِثْلُ هَؤُلَاءِ إذَا لَمْ يَجْعَلُوا مَا ابْتَدَعُوهُ قَوْلًا يُفَارِقُونَ بِهِ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ؛ يُوَالُونَ عَلَيْهِ وَيُعَادُونَ؛ كَانَ مِنْ نَوْعِ الْخَطَأِ. وَاَللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ خَطَأَهُمْ فِي مِثْلِ ذَلِكَ. وَلِهَذَا وَقَعَ فِي مِثْلِ هَذَا كَثِيرٌ مِنْ سَلَفِ

الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا: لَهُمْ مَقَالَاتٌ قَالُوهَا بِاجْتِهَادٍ وَهِيَ تُخَالِفُ مَا ثَبَتَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ بِخِلَافِ مَنْ وَالَى مُوَافِقَهُ وَعَادَى مُخَالِفَهُ وَفَرَّقَ بَيْنَ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَكَفَّرَ وَفَسَّقَ مُخَالِفَهُ دُونَ مُوَافِقِهِ فِي مَسَائِلِ الْآرَاءِ وَالِاجْتِهَادَاتِ؛ وَاسْتَحَلَّ قِتَالَ مُخَالِفِهِ دُونَ مُوَافِقِهِ فَهَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ التَّفَرُّقِ وَالِاخْتِلَافَاتِ)) اهـ.

❁ وأملى هذا الكلام على الطلاب وحثهم على كتابته، وأخبرهم أنَّه مما ينفعهم في سيرهم إلى الله تعالى.

❁ ويريد بهذا أن يقرر في أذهان الطلاب أنَّ المسائل التي انتقدت عليه مسائل خفية اجتهد فيها ولم يقم عليها الولاء والبراء فينبغي أن يغض عنها الطرف.

❁ وتقرير مثل هذه القاعدة في غاية الخطورة وهي في الحقيقة من بنات قاعدة "**المعذرة والتعاون**" لحسن البناء وفرع من فروعها.

فأنَّ قاعدة حسن البناء عامة في جميع الأخطاء، وقاعدة ابن حزام مختصة بالبدع الخفية التي لم يقم صاحبها عليها الولاء والبراء.

❁ هذه القاعدة التي قعدها ابن حزام لم يسر عليها السلف قط، بل كان السلف ينكرون على من جاء ببدعة ظاهرة أو خفية سواء حصل له الولاء والبراء من أجلها أو لا، وسواء كان مجتهداً أو لم يكن.

فإن رجع المخطئ إلى الحق فالحمد لله وإن عاند بدَّعوه وضلَّلوه وهجروه.

❁ فهذا الكرابيسي أتى ببدعة اللفظية، وكانت في مبدأ ظهورها من البدع الخفية فإنَّها ليست ظاهرة كظهور بدعة القول بخلق القرآن، بل هي كلام مشتبه فيه احتمالان:

❁ **الاحتمال الأول:** أن يراد باللفظ صوت العبد، ولا شك أنَّه مخلوق.

❁ **والآخر:** أن يراد باللفظ الملفوظ وهو كلام الله تعالى غير مخلوق.

والكرابيسي كان من العلماء المجتهدين.

❁ **فقد قال فيه الحافظ ابن حجر** رحمه الله في "**تهذيب التهذيب**": ((الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي الفقيه البغدادي. تفقه ببغداد سمع الحديث الكثير وصحب الشافعي وحمل عنه العلم وهو معدود في كبار أصحابه)).

❁ **وقال فيه الحافظ الذهبي** رحمه الله في [**سير أعلام النبلاء**] (١٢/ ٨١ - ٨٣):

((العلامة، فقيه بغداد، أبو علي الحسين بن علي بن يزيد البغدادي، صاحب التصانيف. سمع: إسحاق الأزرق، ومعن بن عيسى، ويزيد بن هارون، ويعقوب بن إبراهيم. وتفقه بالشافعي.

روى عنه: عبيد بن محمد البزاز، ومحمد بن علي فستقة.

وكان من بحور العلم، ذكياً، فطناً، فصيحاً، لسناً.

تصانيفه في الفروع والأصول تدل على تبحره، إلَّا أنَّه وقع بينه وبين الإمام أحمد، فهجر لذلك، وهو أول من فتق اللفظ، ولمَّا بلغ يحيى بن معين أنَّه يتكلم في أحمد، قال: ما أحوجه إلى أن يضرب، وشتمه.

قال حسين في القرآن: لفظي به مخلوق، فبلغ قوله أحمد، فأنكره، وقال: هذه بدعة. فأوضح حسين المسألة، وقال: تلفظك بالقرآن -يعني: غير الملفوظ-.

وقال في أحمد: أي شيء نعمل بهذا الصبي؟ إن قلنا: مخلوق، قال: بدعة، وإن قلنا: غير مخلوق، قال: بدعة.

فغضب لأحمد أصحابه، ونالوا من حسين.

وقال أحمد: إنَّما بلاؤهم من هذه الكتب التي وضعوها، وتركوا الآثار.

قال ابن عدي: سمعت محمد بن عبد الله الصيرفي الشافعي يقول لتلامذته:

اعتبروا بالكرابيسي، وبأبي ثور، فالحسين في علمه وحفظه لا يعشره أبو ثور، فتكلم فيه أحمد بن حنبل في باب مسألة اللفظ، فسقط، وأثنى على أبي ثور، فارتفع للزومه للسنة)).

❁ **قلت**: وقد تكلم فيه الإمام أحمد بكلام شديد وبدعه ولم يعذره باجتهاده، أو لأنَّ بدعته من قبل البدع الخفية، وأنَّه لم يقم عليها الولاء والبراء.

❁ فروى ابن بطة رحمه الله في [**الإبانة الكبرى**] (٥/ ٣٢٩ - ٣٣٠) من طريق أبي جعفر محمد بن الحسن بن بدينا قال: ((سألت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل فقلت: يا أبا عبد الله، أنا رجل من أهل الموصل، الغالب على أهل بلدنا الجهمية، وفيهم أهل سنة نفر يسير محبوك، وقد وقعت مسألة الكرابيسي فأفتنتهم قول الكرابيسي: لفظي بالقرآن مخلوق، فقال لي أبو عبد الله: إياك، إياك، إياك، وهذا الكرابيسي، لا تكلمه، ولا تكلم من يكلمه، أربع مرار أو خمساً، - إنَّ في كتابي أربعاً -، قلت: يا أبا عبد الله فهذا القول عندك ما يتشعب منه يرجع إلى قول جهم؟ قال: هذا كله قول جهم)) اهـ.

❁ وروى أيضاً (٥/ ٣٤٢) عن عبد الله بن الإمام أحمد أنَّه قال: ((فقلت لأبي: إنَّ الكرابيسي يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، فقال: هذا كلام سوء رديء، وهو كلام الجهمية، **كذب الكرابيسي، هتكه الله، الخبيث. وقال: قد خلف هذا بشراً المريسي**)) اهـ.

❁ وروى أيضاً (٥/ ٣٤٤) عن المروزي أنَّه قال: ((قلت لأبي عبد الله: إنَّ الكرابيسي يقول: من لم يقل: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كافر؟ قال: **بل هو الكافر**. وقال: مات بشر المريسي وخلفه حسين الكرابيسي)).

❁ **قلت**: لو كان الإمام أحمد في زماننا ربما لمزه الجاهلون بالغلو والحدادية، وأنَّه يسير على سير منهج التكفيريين.

❁ ومن هذا الباب ما رواه الدارمي في [**سننه**] (٢٠٤) أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَنْبَأَنَا عُمَرُو بْنُ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: ((كُنَّا نَجْلِسُ عَلَى بَابِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ الله عَنْهُ قَبْلَ صَلاَةِ الْغَدَاةِ فَإِذَا خَرَجَ مَشَيْنَا مَعَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَجَاءَنَا أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ، رَضِيَ الله عَنْهُ فَقَالَ: أَخَرَجَ إِلَيْكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَعْدُ قُلْنَا لاَ بَعْدُ فَجَلَسَ مَعَنَا حَتَّى خَرَجَ فَلَمَّا خَرَجَ قُمْنَا إِلَيْهِ جَمِيعًا فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ **إِنِّي رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ آنِفًا أَمْرًا أَنْكَرْتُهُ وَلَمْ أَرَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ إِلاَّ خَيْرًا**. قَالَ: فَمَا هُوَ. فَقَالَ: إِنْ عِشْتَ فَسَتَرَاهُ، قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ قَوْمًا حِلَقًا جُلُوسًا يَنْتَظِرُونَ الصَّلاَةَ فِي كُلِّ حَلْقَةٍ رَجُلٌ وَفِي أَيْدِيهِمْ حَصىً فَيَقُولُ: كَبِّرُوا مِئَةً فَيُكَبِّرُونَ مِئَةً. فَيَقُولُ: هَلِّلُوا مِئَةً فَيُهَلِّلُونَ مِئَةً وَيَقُولُ: سَبِّحُوا مِئَةً فَيُسَبِّحُونَ مِئَةً قَالَ فَمَاذَا قُلْتَ لَهُمْ: قَالَ: مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا انْتِظَارَ رَأْيِكَ، أَوِ انْتِظَارَ أَمْرِكَ. قَالَ: أَفَلاَ أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعُدُّوا سَيِّئَاتِهِمْ وَضَمِنْتَ لَهُمْ أَنْ لاَ يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ، ثُمَّ مَضَى وَمَضَيْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَى حَلَقَةً مِنْ تِلْكَ الْحِلَقِ فَوَقَفَ عَلَيْهِمْ. فَقَالَ: مَا هَذَا الَّذِي أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَ قَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَصىً نَعُدُّ بِهِ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالتَّسْبِيحَ قَالَ: فَعُدُّوا سَيِّئَاتِكُمْ فَأَنَا ضَامِنٌ أَنْ لاَ يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِكُمْ شَيْءٌ **وَيْحَكُمْ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ مَا أَسْرَعَ هَلَكَتَكُمْ هَؤُلاَءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ صلى الله عليه وسلم مُتَوَافِرُونَ وَهَذِهِ ثِيَابُهُ لَمْ تَبْلَ وَآنِيَتُهُ لَمْ تُكْسَرْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةٍ هِيَ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم ، أَوْ مُفْتَتِحُوا بَابِ ضَلاَلَةٍ**. قَالُوا: وَاللَّهِ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا أَرَدْنَا إِلاَّ الْخَيْرَ. قَالَ: وَكَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ **إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم حَدَّثَنَا أَنَّ قَوْمًا يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، وَايْمُ اللهِ مَا أَدْرِي لَعَلَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْكُمْ**، ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ سَلِمَةَ: رَأَيْنَا عَامَّةَ أُولَئِكَ الْحِلَقِ يُطَاعِنُونَا يَوْمَ النَّهْرَوَانِ مَعَ الْخَوَارِجِ)).

❁ **قلت**: فهؤلاء القوم وقعوا في بدعة عملية خفية أرادوا بها الخير، ومما يدل على خفائها أنَّ أبا موسى لم يبادر إلى إنكارها عليهم علناً، ومع هذا فقد زجرهم عبد الله بن مسعود غاية الزجر، ولم يعذرهم لخفاء البدعة عليهم، وهكذا لم ينظر هل هذه البدعة أقاموا عليها الولاء والبراء أو لا.

❁ ومن هذا الباب: **ما قاله العلامة ابن بطة** رحمه الله في [**الإبانة الكبرى**] (٤٦٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمَرُّوذِيُّ، قَالَ: (قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّ رَجُلًا قَدْ تَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ الْجَانِبِ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ يَخُوضُونَ فِيهِ، وَقَدْ ذَهَبُوا إِلَى عَبْدِ الْوَهَّابِ فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: اذْهَبُوا إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَقَدْ ذَهَبُوا إِلَى غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْمَشْيَخَةِ، فَلَمْ يَدْرُوا مَا يَقُولُونَ، وَقَدْ جَاءُوا بِكَلَامِهِ عَلَى أَنْ يَعْرِضُوهُ عَلَيْكَ وَهَذِهِ الرُّقْعَةُ، فَقَالَ: "هَاتِهَا. فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ، فَكَانَ فِيهَا: خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَنَا عُقُولًا، وَأَلْهَمَنَا الْخَيْرَ وَالشَّرَّ، وَأَلْهَمَنَا الرُّشْدَ، وَأَوْجَبَ عَلَيْنَا فِيمَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْنَا الشُّكْرَ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَهَكَذَا إِيمَانُنَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ وَنِيَّةٌ وَاتِّبَاعُ السُّنَّةِ، وَإِنَّمَا قُلْتُ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ عَلَى الْحَرَكَةِ وَالْفِعْلِ، إِذْ كَانَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَا عَلَى الْقَوْلِ، فَمَنْ قَالَ: «إِنَّ الْإِيمَانَ مَخْلُوقٌ يُرِيدُ الْقَوْلَ فَهُوَ كَافِرٌ»، **وَبَعْدَ هَذَا يُعْرَضُ كَلَامِي عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانَ خَطَأً رَجَعْتُ وَتُبْتُ إِلَى اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ صَوَابًا، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ**، فَقَرَأَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا قُلْتُ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ عَلَى الْحَرَكَةِ وَالْفِعْلِ، فَرَمَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بِالرُّقْعَةِ مِنْ يَدِهِ، وَغَضِبَ شَدِيدًا، ثُمَّ قَالَ: "**هَذَا أَهْلٌ أَنْ يُحَذَّرَ عَنْهُ وَلَا يُكَلَّمَ**، هَذَا كَلَامُ جَهْمٍ بِعَيْنِهِ، وَإِنَّمَا قُلْتَ مَخْلُوقٌ عَلَى الْحَرَكَةِ، هَذَا مِثْلُ قَوْلِ الْكَرَابِيسِيِّ، إِنَّمَا أَرَادَ: الْحَرَكَاتُ مَخْلُوقَةٌ، هَذَا قَوْلُ جَهْمٍ، وَيْلَهُ إِذَا قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ مَخْلُوقٌ، فَأَيُّ شَيْءٍ بَقِيَ؟ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**الْإِيمَانُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**»، فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَخْلُوقٌ؟، قَالَ: مِنْ أَيْنَ هَذَا الرَّجُلُ؟ وَعَلَى مَنْ نَزَلَ؟ وَمَنْ يُجَالِسُ؟ قُلْتُ: هُوَ غَرِيبٌ، قَالَ: **حَذِّرُوا عَنْهُ**، لَيْسَ يُفْلِحُ أَصْحَابُ الْكَلَامِ. ثُمَّ غَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا، وَأَمَرَ بِمُجَانَبَتِهِ، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: **انْظُرْ كَيْفَ قَدْ قَدَّمَ التَّوْبَةَ أَمَامَهُ: إِنْ أَنْكَرَ عَلَيَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ تُبْتُ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ أُنْكِرُهُ عَلَيْهِ**).

❁ **وقال العلامة الخلال** رحمه الله في [**العقيدة**] التي رواها عن الإمام أحمد بن حنبل (ص: ١١٧-١١٨):

((وَسُئِلَ - يعني الإمام أحمد- عَن الْإِيمَان أمخلوق أَو غير مَخْلُوق فَقَالَ: **من قَالَ إِن الْإِيمَان مَخْلُوق فقد كفر** لِأَن فِي ذَلِك إيهاماً وتعريضاً بِالْقُرْآنِ، وَمن قَالَ بأنَّه غير مَخْلُوق فقد ابتدع لِأَنَّ فِي ذَلِك إيهاماً وتعريضاً أَنَّ إِمَاطَة الْأَذَى عَن الطَّرِيق وأفعال الْأَركان غير مخلوقة فَكَأَنَّهُ أنكر على الطَّائِفَتَيْنِ.

وَأَصله الَّذِي بنى عَلَيْهِ مذْهبه أَن الْقُرْآن إِذا لم ينْطق بِشَيْء وَلَا رُوِيَ فِي السّنة عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فِيهِ شَيْء وانقرض عصر الصَّحَابَة وَلم ينْقل فِيهِ عَنْهُم قَول الْكَلَام فِيهِ حدث فِي الْإِسْلَام فلأجل ذَلِك أمسك عَن القَوْل فِي خلق الْإِيمَان وَأَن لَا يقطع على جَوَاب فِي أَنَّه مَخْلُوق أَو غير مَخْلُوق وَفسق الطَّائِفَتَيْنِ وبدعهما)).

۞ **وقال العلامة الخلال** رحمه الله في [**السنة**] (٥/ ٩٢) رقم (١٧٠١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ عِيسَى الْبَزَّازُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: ((قَدِمَ عَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ صُورٍ مُعَرَّفٌ بِالصُّورِيِّ مُتَكَلِّمٌ، حَسَنُ الْهَيْئَةِ كَأَنَّهُ رَاهِبٌ، فَأَعْجَبَنَا أَمْرُهُ، ثُمَّ إِنَّمَا لُقِيَ سَائِلًا فَجَعَلَ يَقُولُ لَنَا: الْإِيمَانُ مَخْلُوقٌ، وَالزَّكَاةُ مَخْلُوقَةٌ، وَالْحَجُّ مَخْلُوقٌ، وَالْجِهَادُ مَخْلُوقٌ، فَجَعَلْنَا لَا نَدْرِي مَا نَرُدُّ عَلَيْهِ، فَأَتَيْنَا عَبْدَ الْوَهَّابِ الْوَرَّاقَ، فَقَصَصْنَا عَلَيْهِ أَمْرَهُ، فَقَالَ: مَا أَدْرِي مَا هَذَا؟ ائْتُوا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ؛ فَإِنَّهُ جَهْبَذُ هَذَا الْأَمْرِ، قَالَ أَبِي: فَأَتَيْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، فَأَخْبَرْنَاهُ بِمَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي أَلْقَاهَا عَلَيْنَا، فَقَالَ لَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: "**هَذِهِ مَسَائِلُ الْجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ، وَهِيَ سَبْعُونَ مَسْأَلَةً، اذْهَبُوا فَاطْرُدُوا هَذَا مِنْ عِنْدِكُمْ**")).

۞ **وقال العلامة ابن بطة** رحمه الله في [**الإبانة الكبرى**] (٤٦٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ حَمْزَةُ بْنُ الْقَاسِمِ الْهَاشِمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَنْبَلٌ، قَالَ: (سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَسُئِلَ عَنْ مَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ مَخْلُوقٌ فَقَالَ: هَذَا كَلَامُ سُوءٍ رَدِيءٌ، وَأَيُّ شَيْءٍ بَقِيَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**الْإِيمَانُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**»، فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " مَخْلُوقٌ؟ مَنْ قَالَ هَذَا، فَهُوَ قَوْلُ سُوءٍ، يُدْعَوْ إِلَى كَلَامِ جَهْمٍ، **يُحَذَّرُ عَنْ صَاحِبِ هَذَا الْكَلَامِ، وَلَا يُجَالَسُ، وَلَا يُكَلَّمُ حَتَّى يَرْجِعَ وَيَتُوبَ**، وَهَذَا عِنْدِي يَدْعُو إِلَى كَلَامِ جَهْمٍ، الْإِيمَانُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَخْلُوقٌ هُوَ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ **ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴿٢٥٥﴾** ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿ **لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ﴿٢٣﴾** ﴾ [الحشر: ٢٣]، فَهَذِهِ صِفَاتُهُ وَأَسْمَاؤُهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ وَصَفَ اللَّهُ بِهَا نَفْسَهُ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْإِيمَانُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**»

فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَخْلُوقٌ، فَقَدْ قَالَ بِقَوْلِ الْجَهْمِيَّةِ، يُحَذَّرُ عَنْ صَاحِبِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، وَصِفَاتُ اللَّهِ وَأَسْمَاؤُهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَهَذِهِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَزَلِ اللَّهُ عَالِمًا، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَخْلُوقٌ فَقَدْ قَالَ مَقَالَةَ الْجَهْمِيَّةِ).

۞ وقال العلامة ابن بطة رحمه الله أيضاً في [الإبانة الكبرى] (٦/ ٢٩٩) رقم (٤٧٠)

وَحَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَافْلَائِي، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِئٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْإِيمَانِ أَمَخْلُوقٌ هُوَ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ((وَقَرَأَ: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴿٢٥٥﴾ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أَمَخْلُوقٌ هُوَ؟ مَا هُوَ اللَّهُ مَخْلُوقٌ قَالَ الشَّيْخُ: فَالْقَوْلُ فِي هَذَا مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالتَّسْلِيمِ لِمَا قَالُوهُ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، لِأَنَّ أَمَلَ الْإِيمَانِ وَذُرْوَةَ سَنَامِهِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَهُوَ مُبْتَدِعٌ لِأَنَّ الْقَدَرِيَّةَ تَقُولُ: إِنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ وَحَرَكَاتِهِمْ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، فَالْأَصْلُ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا: التَّسْلِيمُ لِمَا قَالَتْهُ الْعُلَمَاءُ، وَتَرْكُ الْكَلَامِ فِيمَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ الْأَئِمَّةُ، فَهُمُ الْقُدْوَةُ وَهُمْ كَانُوا أَوْلَى بِإِكْلَامٍ مِنَّا، نَسْأَلُ اللَّهَ عِصْمَةً مِنْ مَعْصِيَتِهِ، وَعِيَاذًا مِنْ مُخَالَفَتِهِ)).

۞ وقال العلامة أبو القاسم الأصبهاني رحمه الله في [الحجة في بيان المحجة] (٢/ ٢٨٠):

((وَمن قَالَ: الْإِيمَان مَخْلُوق فَهُوَ مُبْتَدع، وَالصَّوَاب أَن تَقول: صِفَات الله، وَعلم الله، وَكَلَام الله وَأَسْمَاء الله غير مَخْلُوق والخلق وأفعالهم وحركاتهم مخلوقة لَا يزِيد عَلَى هَذَا شَيْئا)).

۞ وقال رحمه الله أيضاً (٢/ ٥٧٧): ((قَالَ الْمروزِي: سَأَلت أَبَا عبد الله أَحْمَد بن مُحَمَّد بن حَنْبَل رَحمَه الله عَمَّن قَالَ: إِن الْإِيمَان مَخْلُوق فَغَضب وَقَالَ: من أَيْن هَذَا الرجل؟ عَلَى من نزل؟ وَمن يُجَالس؟ قلت: هُوَ رجل غَرِيب يُقَال: إِنَّه قدم من الصُّور وَكتب فِي رقْعَة، أَن أنكر عَليّ أَبُو عبد الله تبت. قَالَ: انْظُر عَدو الله كَيفَ يقدم التَّوْبَة قُدَّام، أَن أنكر عَليّ تبت، وَلم يرد أَن يتَكَلَّم بِكَلَام يُرِيد أَن يَتُوب مِنْهُ، هَذَا جهمي، هَذِهِ الْمَسْأَلَة اللفظية حذروا عَنهُ أَشد التحذير)).

۞ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في [مجموع الفتاوى] (٧/ ٦٥٥-٦٥٦):

((فَصْلٌ:

وَأَمَّا الْإِيمَانُ: هَلْ هُوَ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟. فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ نَشَأَ النِّزَاعُ فِيهَا لَمَّا ظَهَرَتْ مِحْنَةُ الْجَهْمِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ هَلْ هُوَ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟ وَهِيَ مِحْنَةُ الْإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَقَدْ جَرَتْ فِيهَا أُمُورٌ يَطُولُ وَصْفُهَا هُنَا لَكِنْ لَمَّا ظَهَرَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَأَطْفَأَ اللَّهُ نَارَ الْجَهْمِيَّةِ الْمُعَطِّلَةِ صَارَتْ طَائِفَةٌ يَقُولُونَ إنَّ كَلَامَ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَهُ مَخْلُوقٌ وَيُعَبِّرُونَ عَنْ ذَلِكَ بِاللَّفْظِ فَصَارُوا يَقُولُونَ أَلْفَاظُنَا بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقَةٌ أَوْ تِلَاوَتُنَا أَوْ قِرَاءَتُنَا مَخْلُوقَةٌ وَلَيْسَ مَقْصُودُهُمْ مُجَرَّدَ كَلَامِهِمْ وَحَرَكَاتِهِمْ بَلْ يُدْخِلُونَ فِي كَلَامِهِمْ نَفْسَ كَلَامِ اللَّهِ الَّذِي نَقْرَأُ بِأَصْوَاتِنَا وَحَرَكَاتِنَا وَعَارَضَهُمْ طَائِفَةٌ أُخْرَى فَقَالُوا: أَلْفَاظُنَا بِالْقُرْآنِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ فَرَدَّ الْإِمَامُ أَحْمَد عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ وَقَالَ: مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جهمي وَمَنْ قَالَ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ.

وَتَكَلَّمَ النَّاسُ حِينَئِذٍ فِي الْإِيمَانِ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْإِيمَانُ مَخْلُوقٌ وَأَدْرَجُوا فِي ذَلِكَ مَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ مِنْ الْإِيمَانِ مِثْلَ: قَوْلِ لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ فَصَارَ مُقْتَضَى قَوْلِهِمْ أَنَّ نَفْسَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَخْلُوقَةٌ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ اللَّهُ بِهَا فَبَدَّعَ الْإِمَامُ أَحْمَد هَؤُلَاءِ وَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ**" أَفَيَكُونُ قَوْلُ لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ مَخْلُوقًا. وَمُرَادُهُ أَنَّ مَنْ قَالَ: هِيَ مَخْلُوقَةٌ مُطْلَقًا كَانَ مُقْتَضَى قَوْلِهِ إنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ كَمَا أَنَّ مَنْ قَالَ: إنَّ أَلْفَاظَنَا وَتِلَاوَتَنَا وَقِرَاءَتَنَا لِلْقُرْآنِ مَخْلُوقَةٌ كَانَ مُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِالْقُرْآنِ الَّذِي أَنْزَلَهُ وَأَنَّ الْقُرْآنَ الْمُنَزَّلَ لَيْسَ هُوَ كَلَامَ اللَّهِ وَأَنْ يَكُونَ جِبْرِيلُ نَزَلَ بِمَخْلُوقٍ لَيْسَ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ وَالْمُسْلِمُونَ يَقْرَءُونَ قُرْآنًا مَخْلُوقًا لَيْسَ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ وَقَدْ عُلِمَ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ أَنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي يَقْرَؤُهُ الْمُسْلِمُونَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ مَسْمُوعًا مِنْ الْمُبَلِّغِ عَنْهُ فَإِنَّ الْكَلَامَ قَدْ سُمِعَ مِنْ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ كَمَا سَمِعَهُ مُوسَى بِلَا وَاسِطَةٍ وَهَذَا سَمَاعٌ مُطْلَقٌ - كَمَا يَرَى الشَّيْءَ رُؤْيَةً مُطْلَقَةً وَقَدْ يَسْمَعُهُ مِنْ الْمُبَلِّغِ عَنْهُ فَيَكُونُ قَدْ سَمِعَهُ سَمْعًا مُقَيَّدًا - كَمَا يَرَى الشَّيْءَ فِي الْمَاءِ وَالْمِرْآةِ رُؤْيَةً مُقَيَّدَةً لَا مُطْلَقَةً أَوْ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ۝٦**﴾ [التوبة: ٦] كَانَ مَعْلُومًا عِنْدَ جَمِيعِ مَنْ خُوطِبَ بِالْقُرْآنِ أَنَّهُ يَسْمَعُ سَمَاعًا مُقَيَّدًا مِنْ الْمُبَلِّغِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يَسْمَعُ مِنْ اللَّهِ)).

وقال رحمه الله (٧/ ٦٦٤):

((وَإِذَا قَالَ: الْإِيمَانُ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟ قِيلَ لَهُ: مَا تُرِيدُ " بِالْإِيمَانِ "؟ أَتُرِيدُ بِهِ شَيْئًا مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ وَكَلَامِهِ كَقَوْلِهِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ"إِيمَانُهُ" الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ اسْمُهُ الْمُؤْمِنُ فَهُوَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ أَوْ تُرِيدُ شَيْئًا مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَصِفَاتِهِمْ فَالْعِبَادُ كُلُّهُمْ مَخْلُوقُونَ وَجَمِيعُ أَفْعَالِهِمْ وَصِفَاتِهِمْ مَخْلُوقَةٌ وَلَا يَكُونُ لِلْعَبْدِ الْمُحْدَثِ الْمَخْلُوقِ صِفَةٌ قَدِيمَةٌ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ وَلَا يَقُولُ هَذَا مَنْ يَتَصَوَّرُ مَا يَقُولُ فَإِذَا حَصَلَ الِاسْتِفْسَارُ وَالتَّفْصِيلُ ظَهَرَ الْهُدَى وَبَانَ السَّبِيلُ)).

❁ **قلت**: وهذه البدعة وهي إطلاق القول بخلق الإيمان من البدع الخفية على كثير من الناس؛ ولهذا احتاج المروزي مع علمه أن يسأل عنها الإمام أحمد، وهكذا عبد الوهاب الوراق مع إمامته لم يجب فيها وأحال السائلين على الإمام أحمد، ومع خفاء هذه البدعة فقد أنكرها الإمام أحمد على قائلها وأمر بهجره ولم ينظر في حال المتكلم بها هل أقام عليها الولاء والبراء أو لا.

۞ ومن هذا الباب: بدعة إطلاق القول بأنَّ: **"حروف المعجم مخلوقة"**.

۞ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في [مجموع الفتاوى] (١٢/ ٨٥):

((وَأَحْمَد أَنْكَرَ قَوْلَ الْقَائِلِ: إنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ الْحُرُوفَ وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: **مَنْ قَالَ إنَّ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جهمي لِأَنَّهُ سَلَكَ طَرِيقًا إلَى الْبِدْعَةِ** وَمَنْ قَالَ إنْ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ فَقَدْ قَالَ إنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ)).

۞ وقال رحمه الله (١٢/ ١٦٠):

((وَأَمَّا الْإِمَامُ أَحْمَد: فَإِنَّهُ أَنْكَرَ إطْلَاقَ هَذَا الْقَوْلِ وَمَا يُفْهَمُ مِنْهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَهُوَ أَنَّ نَفْسَ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ مَخْلُوقَةٌ كَمَا نُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: **وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ مَخْلُوقٌ فَهَذَا جهمي يَسْلُكُ طَرِيقًا إلَى الْبِدْعَةِ** فَإِنَّهُ إذَا قَالَ إنَّ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ. فَقَدْ قَالَ: إنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ - أَوْ كَمَا قَالَ - وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ جَعَلَ نَوْعَ الْحُرُوفِ مَخْلُوقًا بَائِنًا عَنْ اللَّهِ كَائِنًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ لَزِمَ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ اللَّهِ الْعَرَبِيُّ وَالْعِبْرِيُّ وَنَحْوُهُمَا مَخْلُوقًا وَامْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا بِكَلَامِهِ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى عَبْدِهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ كَلَامَهُ فَطَرِيقَةُ الْإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ مِنْ السَّلَفِ مُطَابِقَةٌ لِلْقَوْلِ الثَّالِثِ الْمُوَافِقِ لِصَرِيحِ الْمَعْقُولِ وَصَحِيحِ الْمَنْقُولِ)).

۞ وقال رحمه الله (١٢/ ٥٦-٧٠): ((فَصْلٌ:

فَهَذَانِ الْمُتَنَازِعَانِ اللَّذَانِ تَنَازَعَا فِي "الْأَحْرُفِ الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ عَلَى آدَمَ" فَقَالَ أَحَدُهُمَا: إنَّهَا قَدِيمَةٌ وَلَيْسَ لَهَا مُبْتَدَأٌ وَشَكْلُهَا وَنَقْطُهَا مُحْدَثٌ. وَقَالَ الْآخَرُ: إنَّهَا لَيْسَتْ بِكَلَامِ اللَّهِ وَإِنَّهَا مَخْلُوقَةٌ بِشَكْلِهَا وَنَقْطِهَا وَإِنَّ الْقَدِيمَ هُوَ اللَّهُ وَكَلَامُهُ مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَلَكِنَّهُ كَتَبَ بِهَا. وَسُؤَالُهُمَا أَنْ نُبَيِّنَ لَهُمَا الصَّوَابَ وَأَيُّهُمَا أَصَحُّ اعْتِقَادًا)).

۞ إلى أن قال رحمه الله (١٢/ ٦٩-٧٠):

((وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: إنَّ الْحُرُوفَ قَدِيمَةٌ أَوْ حُرُوفُ الْمُعْجَمِ قَدِيمَةٌ فَإِنْ أَرَادَ جِنْسَهَا فَهَذَا صَحِيحٌ وَإِنْ أَرَادَ الْحَرْفَ الْمُعَيَّنَ فَقَدْ أَخْطَأَ فَإِنَّ لَهُ مَبْدَأٌ وَمُنْتَهَى وَهُوَ مَسْبُوقٌ بِغَيْرِهِ وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إلَّا مُحْدَثًا. وَأَيْضًا فَلَفْظُ الْحُرُوفِ مُجْمَلٌ يُرَادُ بِالْحُرُوفِ الْحُرُوفُ الْمَنْطُوقَةُ الْمَسْمُوعَةُ الَّتِي هِيَ مَبَانِي الْكَلَامِ وَيُرَادُ بِهَا الْحُرُوفُ الْمَكْتُوبَةُ وَيُرَادُ بِهَا الْحُرُوفُ الْمُتَخَيَّلَةُ فِي النَّفْسِ وَالصَّوْتِ لَا يَكُونُ كَلَامًا إلَّا بِالْحُرُوفِ بِاتِّفَاقِ النَّاسِ. وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَهَلْ تَكُونُ كَلَامًا بِدُونِ الصَّوْتِ؟ فِيهِ نِزَاعٌ. وَالْحَرْفُ قَدْ يُرَادُ بِهِ الصَّوْتُ الْمُقَطَّعُ وَقَدْ يُرَادُ بِهِ نِهَايَةُ الصَّوْتِ وَحْدَهُ وَقَدْ يُرَادُ بِالْحُرُوفِ الْمِدَادُ وَقَدْ يُرَادُ بِالْحُرُوفِ شَكْلُ الْمِدَادِ **فَالْحُرُوفُ الَّتِي تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهَا غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ وَإِذَا كُتِبَتْ فِي الْمُصْحَفِ قِيلَ كَلَامُ اللَّهِ الْمَكْتُوبُ فِي الْمُصْحَفِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ** وَأَمَّا نَفْسُ أَصْوَاتُ الْعِبَادِ فَمَخْلُوقَةٌ وَالْمِدَادُ مَخْلُوقٌ وَشَكْلُ الْمِدَادِ مَخْلُوقٌ فَالْمِدَادُ مَخْلُوقٌ بِمَادَّتِهِ وَصُورَتِهِ وَكَلَامُ اللَّهِ الْمَكْتُوبُ بِالْمِدَادِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ. وَمِنْ كَلَامِ اللَّهِ الْحُرُوفُ الَّتِي تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهَا فَإِذَا كُتِبَتْ بِالْمِدَادِ لَمْ تَكُنْ مَخْلُوقَةً وَكَانَ الْمِدَادُ مَخْلُوقًا)).

۞ وقال العلامة ابن القيم رحمه الله كما في [مختصر الصواعق المرسلة] (ص: ٥٠٨-٥٠٩):

((فصل:

وإذا قيل: حروف المعجم قديمة أو مخلوقة؟

فجوابه أن الحرف حرفان: فالحرف الواقع في كلام المخلوقين مخلوق، وحروف القرآن غير مخلوقة.

فإن قيل: كيف الحرف الواحد مخلوق وغير مخلوق.

قيل: ليس بواحد بالعين وإن كان واحداً بالنوع، كما أنَّ الكلام ينقسم إلى مخلوق وغير مخلوق، فهو واحد بالنوع لا بالعين.

وتحقيق ذلك أنَّ الشيء له أربع مراتب: مرتبة في الأعيان، ومرتبة في الأذهان، ومرتبة في اللسان، ومرتبة في الخط، فالمرتبة الأولى وجوده العيني، والثانية وجوده الذهني، والثالثة وجوده اللفظي، والرابعة وجوده الرسمي، وهذه المراتب الأربعة تظهر في الأعيان القائمة بنفسها، كالشمس مثلاً وفي أكثر الأعراض أيضاً كالألوان وغيرها، ويعسر تمييزه في بعضها كالعلم والكلام، أمَّا العلم فلا يكاد يحصل الفرق بين مرتبته في الخارج ومرتبته في الذهن، بل وجوده الخارجي مماثل لوجوده الذهني، وأمَّا الكلام فإنَّ وجوده الخارجي ما قام باللسان، ووجوده الذهني ما قام بالقلب، ووجوده الرسمي ما أظهر الرسم، فأمَّا وجوده اللفظي فقد اتحدت فيه المرتبتان الخارجية واللفظية، ومن مواقع الاشتباه أيضاً أنَّ الصوت الذي يحصل له إنشاء الكلام مثل الصوت الذي يحصل به أداؤه وتبليغه، وكذلك الحرف، فصوت امرئ القيس وحروفه من قوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

كصوت المنشد لذلك حكاية عنه وحرفه، فإذا قال القائل: هذا كلامك أو كلام امرئ القيس؟ كان السؤال مجملاً تحتمل الإشارة فيه معنيين أحدهما: أن يراد الإشارة إلى صوت المؤدي وحروفه، والثاني: أن يراد الإشارة إلى الكلام المؤدى بصوت هذا وحروفه، والغالب إرادته هو الثاني، ولهذا يحمد القائل له أولاً أو يذم، وإنَّما يحمد الثاني أو يذم على كيفية الأداء وحسن الصوت وقبحه.

والكلام يضاف إلى من قاله مبتدياً لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً، فإذا قال الواحد منا: "**الأعمال بالنيات**"، مؤدياً له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل أحد إنَّ هذا قولك وكلامك.

وإن قيل إنَّك حسن الأداء له، حسن التلفظ به، وهذا الذي قام به وهو حسنه وفعله وعليه يقع اسم الخلق، ولشدة ارتباطه بأصل الكلام عسر التمييز.

ومن ها هنا غلطت الطائفتان إحداهما: جعلت الكل مخلوقاً منفصلاً، والثانية: جعلت الكل قديماً، وهو عين صفة الرب نظراً إلى من تكلم به أولاً.

والحق ما عليه أئمة الإسلام كالإمام أحمد والبخاري وأهل الحديث: أنَّ الصوت صوت القارئ والكلام كلام الباري)).

❁ **قلت**: فقد أنكر الإمام أحمد هذه البدعة وحكم بجهمية من قالها مع ما في هذه البدعة من الخفاء على كثير من الناس، ولم يشترط الإمام أحمد في تبديع قائلها أن يوالي ويعادي عليها.

❁ **فإن قيل**: إذا كان الأمر كما ذكرت فما هو مراد كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله السابق.

❁ **فالجواب أن يقال**: كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله محمول على من مضى من أهل العلم ممن خالف السنة في مسائل دقيقة خفيت عليه، ولم يتبين له وجه الخطأ فيها، ولم يبين له أحد في زمنه خطأه الذي وقع فيه، فهؤلاء نرجوا الله تعالى أن يعفوا عنهم ويغفر لهم زللهم.

❁ وأمَّا من نُبه على خطئه و بُيِّن له وأصرَّ عليه وعاند الحق فهذا يضلل ويبدع سواء كانت تلك البدع من البدع الخفية أو الجلية، وسواء أقام عليها الولاء والبراء أو لم يقم.

❁ **قال شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله كما في [**مجموع الفتاوى**] (٦/ ٦١):

((إذَا رَأَيْت الْمَقَالَةَ الْمُخْطِئَةَ قَدْ صَدَرَتْ مِنْ إمَامٍ قَدِيمٍ فَاغْتُفِرَتْ؛ لِعَدَمِ بُلُوغِ الْحُجَّةِ لَهُ؛ فَلَا يُغْتَفَرُ لِمَنْ بَلَغَتْهُ الْحُجَّةُ مَا اُغْتُفِرَ لِلْأَوَّلِ فَلِهَذَا يُبَدَّعُ مَنْ بَلَغَتْهُ أَحَادِيثُ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَحْوِهَا إذَا أَنْكَرَ ذَلِكَ وَلَا تُبَدَّعُ عَائِشَةُ وَنَحْوُهَا مِمَّنْ لَمْ يَعْرِفْ بِأَنَّ الْمَوْتَى يَسْمَعُونَ فِي قُبُورِهِمْ ؛ فَهَذَا أَصْلٌ عَظِيمٌ فَتَدَبَّرْهُ فَإِنَّهُ نَافِعٌ. وَهُوَ أَنْ يَنْظُرَ فِي "شَيْئَيْنِ فِي الْمَقَالَةِ" هَلْ هِيَ حَقٌّ؟ أَمْ بَاطِلٌ؟ أَمْ تَقْبَلُ التَّقْسِيمَ فَتَكُونُ حَقًّا بِاعْتِبَارِ بَاطِلًا بِاعْتِبَارِ؟ وَهُوَ كَثِيرٌ وَغَالِبٌ ؟ . ثُمَّ النَّظَرُ الثَّانِي فِي حُكْمِهِ إثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا أَوْ تَفْصِيلًا وَاخْتِلَافِ أَحْوَالِ النَّاسِ فِيهِ فَمَنْ سَلَكَ هَذَا الْمَسْلَكَ أَصَابَ الْحَقَّ قَوْلًا وَعَمَلًا وَعَرَفَ إبْطَالَ الْقَوْلِ وَإِحْقَاقَهُ وَحَمْدَهُ فَهَذَا هَذَا وَاَللَّهُ يَهْدِينَا وَيُرْشِدُنَا إنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ)) اهـ.

❁ **وهذه القاعدة البدعية التي سار عليها محمد بن حزام فيها نوع شبه بقاعدة محمد الإمام في "الإبانة"** (ص٣٦) حيث قال: (**ويكون الرجل مبتدعاً بمخالفة هذه الأصول الثلاثة مخالفة كلية كالذين ارتدوا عن الإسلام أو جزئية معلومة في الإسلام يعادي ويوالي من أجلها**).

❁ وقد قلت في ردي عليه في رسالتي "**الإعانة لتصحيح أخطاء الإبانة**":

(**قلت**: قولك وفقك الله: "**أو جزئية معلومة في الإسلام يعادي ويوالي من أجلها**" .

قلت: لا يشترط في المخالفة الولاء والبراء من أجلها حتى يبدع الواقع فيها بل قد يُبَدع الإنسان إذا ما وقع في بعض البدع بعد البيان له مع الإصرار عليها وإن لم يوال أو يعاد من أجلها، فإن والى وعادى من أجلها فالأمر حينئذ أشد.

ولهذا لا تجد وفقك الله أنَّ علماء السلف يشترطون ذلك في أحكام التبديع وإليك أمثلة في ذلك.

۞ نقل ابن أبي الزمنين رحمه الله في [**أصول السنة**] ص (٢٣٨) عن أيوب السختياني رحمه الله أنَّه قال:

((ومن أحسن الثناء على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد برئ من النفاق، ومن ينتقص أحداً منهم، أو يبغضه لشيء كان منه **فهو مبتدع مخالف للسنة والسلف الصالح**، والخوف عليه أن لا يرفع له عمل إلى السماء حتى يحبهم جميعاً ويكون قلبه لهم سليماً)).

۞ونقل العلامة اللالكائي رحمه الله في [**شرح أصول اعتقاد أهل السنة**] (١ / ١٦١) عن الإمام أحمد أنَّه قال: ((وصلاة الجمعة خلفه وخلف من ولي جائزة تامة ركعتين من أعادهما **فهو مبتدع تارك للآثار**، مخالف للسنة، ليس له من فضل الجمعة شيء إذا لم ير الصلاة خلف الأئمة من كانوا برهم وفاجرهم، فالسنة أن تصلي معهم ركعتين من أعادهما فهو مبتدع، وتدين بأنَّها تامة ولا يكن في صدرك من ذلك شك.

ومن خرج على إمام المسلمين وقد كان الناس اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو بالغلبة فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية.

ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس فمن فعل ذلك **فهو مبتدع على غير السنة والطريق**)).

۞ ونقل العلامة اللالكائي رحمه الله في [**شرح أصول اعتقاد أهل السنة**] (١ / ١٦٨) عن علي بن المديني رحمه الله أنَّه قال: ((وصلاة الجمعة خلفه وخلف من ولاه جائزة قائمة ركعتان من أعادها **فهو مبتدع تارك للإيمان** مخالف وليس له من فضل الجمعة شيء إذا لم ير الجمعة خلف الأئمة من كانوا: برهم وفاجرهم، والسنة أن يصلوا خلفهم، لا يكون في صدره حرج من ذلك.

ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين وقد اجتمع عليه الناس فأقروا له بالخلافة بأي وجه كانت برضا كانت، أو بغلبة فهو شاق هذا الخارج عليه العصا، وخالف الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية.

ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس فمن عمل ذلك **فهو مبتدع على غير السنة**)).

۞ إلى أن قال رحمه الله (١ / ١٦٩): ((ومن تنقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو أبغضه لحدث كان منه، أو ذكر مساوئه **فهو مبتدع** حتى يترحم عليهم جميعاً فيكون قلبه لهم سليماً)).

۞ ونقل رحمه الله (٢ / ٣٢٥) عن هارون بن موسى الفروي أنَّه قال: ((من وقف في القرآن بالشك فهو كافر، ومن وقف بغير شك **فهو مبتدع**)).

۞وقال رحمه الله (٢ / ٣٥٣): ((وقال عبد الرحمن: كتب إلي حرب بن إسماعيل الكرماني الحنظلي: إنَّ الحق والصواب الواضح المستقيم الذي أدركنا عليه أهل العلم: أنَّ من زعم أنَّ ألفاظنا بالقرآن وتلاوتنا مخلوقة **فهو جهمي مبتدع خبيث**)).

۞ وقال العلامة ابن بطة رحمه الله في [**الإبانة الكبرى**] (٥ / ٣٧١):

((ففي هذه الأحاديث بيان كذب من زعم أنَّ القرآن لا يكون في صدور المسلمين وقلوبهم، فالمنكر لذلك **ضال مبتدع**)).

۞ ونقل الخلال رحمه الله في [**السنة**] (٧ / ١٠٣) عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله أنَّه قال:

((من قال: لفظه بالقرآن مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، **فهو مبتدع لا يكلم**)).

۞ **وقال شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله في [**درء تعارض العقل والنقل**] (١ / ١٤٥):

((فطريقة السلف والأئمة أنَّهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، ويراعون أيضاً الألفاظ الشرعية، فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب

والسنة ردوا عليه، **ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة أيضاً، وقالوا: إنَّما قابل بدعة ببدعة، ورد باطلاً بباطل**)).

۞ وقال رحمه الله في [**اقتضاء الصراط المستقيم**] (٢ / ٣٤٨-٣٤٩):

((وقد ذكر طائفة من متأخري الفقهاء، من أصحابنا وغيرهم: أنَّ اليمين تغلظ ببيت المقدس، بالتحليف عند الصخرة، كما تغلظ في المسجد الحرام، بالتحليف بين الركن والمقام، وكما تغلظ في مسجده صلى الله عليه وسلم بالتحليف عند قبره، ولكن ليس لهذا أصل في كلام أحمد ونحوه من الأئمة، بل السنة أن تغلظ اليمين فيها كما تغلظ في سائر المساجد عند المنبر، ولا تغلظ اليمين بالتحليف عند ما لم يشرع للمسلمين تعظيمه، كما لا تغلظ بالتحليف عند المشاهد ومقامات الأنبياء، ونحو ذلك. ومن فعل ذلك فهو **مبتدع ضال، مخالف للشريعة**)).

۞ وقال رحمه الله كما في [**مجموع الفتاوى**] (٤ / ٤٢٠):

((ليس لأحد أن يخص أحداً بالصلاة عليه دون النبي صلى الله عليه وسلم لا أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علياً، ومن فعل ذلك **فهو مبتدع**، بل إمَّا أن يصلي عليهم كلهم، أو يدع الصلاة عليهم كلهم)).

۞ وقال رحمه الله كما في [**مجموع الفتاوى**] (٢١ / ٥٥):

((وإذا كان كذلك فالذي يكثر صب الماء حتى يغتسل بقنطار ماء أو أقل أو أكثر: **مبتدع مخالف للسنة** ومن تدين به عوقب عقوبة تزجره وأمثاله عن ذلك كسائر المتدينين بالبدع المخالفة للسنة)).

۞ وقال رحمه الله كما في [**مجموع الفتاوى**] (٢٢ / ٢١٨-٢١٩):

((بل الجاهر بالنية مبتدع مخالف للشريعة إذا فعل ذلك معتقداً أنَّه من الشرع: فهو جاهل ضال يستحق التعزير، وإلاَّ العقوبة على ذلك إذا أصر على ذلك بعد تعريفه والبيان له)).

۞ **وقال العلامة ابن القيم** رحمه الله في [**إغاثة اللهفان**] (١/ ١٢٨-١٢٩):

((فهدي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي من رغب عنه فقد رغب عن سنته جواز الاغتسال من الحياض والآنية وإن كانت ناقصة غير فائضة، ومن انتظر الحوض حتى يفيض ثم استعمله وحده ولم يمكن أحداً أن يشاركه في استعماله **فهو مبتدع مخالف للشريعة**)).

❁ **قلت:** وكلام أهل العلم في ذلك كثير يتعسر إحصاؤه، وهو يدل على أنَّهم لا يشترطون الولاء والبراء على المخالفة من أجل الحكم على من وقع فيها بالبدعة، بل ينظرون إلى العمل فإن كان بدعة حكموا على من وقع فيه بالابتداع بعد البيان والإصرار على المخالفة. والله أعلم) اهـ.

❁ **قلت:** والفرق بين الإمام وابن حزام أنَّ الإمام أطلق القاعدة في البدع الجزئية، وابن حزام قيَّد ذلك بالبدع الخفية.

۞ ۞ ۞

بيان تأثر محمد بن حزام ببعض أصول الإبانة لمحمد الإمام.

❁ **أقول:** إنَّ الناظر في المقالات الصادرة من ابن حزام يجد تأثره الكبير بكتاب "**الإبانة**" لمحمد الإمام

❁ **فمن ذلك:** ما سبق ذكره من اشتراط الموالاة والمعاداة في البدعة حتى يبدع الواقع فيها، وسبق إيضاح الفرق بين قول ابن حزام والإمام فيما مضى.

❁ **ومن ذلك:** أنَّ العالم لا يرد عليه إلَّا عالم.

۞ فقد قال ابن حزام في محاضرة الأحد في الأسبوع الماضي: (لأنَّ العالم قد يخطئ، ولأنَّ العالم قد يزل، فلا يتابعه الناس على زلته، لا يتابعه الناس على زلته، **والعلماء الآخرون هم الذين يبينون الزلة**، لا يتجرأ، لا يتجرأ المبتدئون والحماسيون في تخطئة العلماء ويتجرأون في هذا الأمر).

۞ وقال: (العلماء هم الذين ينصحون العالم إذا أخطأ، العلماء هم الذين يبينون خطأ العالم الآخر).

❁ وقد كان المشوري يدندن بذلك في زمن فتنته.

۞ **وهذا عين ما قرره محمد الإمام** فقد قال في "**الإبانة**" (ص٤٧): (يجوز الرد على العالم السني من قبل عالم سني إذا اقتضت المصلحة لذلك).

۞ **وقال** (١٩٤): (لا يقبل جرح المجرح الصغير غالباً في العالم الكبير).

❁ **قلت**: وهذا على إطلاقه خلاف أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإنَّها لم تقيد بما أدعاه هؤلاء.

❁ قال الله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

❁ وقال الله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١١٠﴾ ﴾ [آل عمران: ١١٠].

❁ وقال الله تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ ﴾ [التوبة: ٧١].

❁ وروى مسلم (٥٥) عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((**الدِّينُ النَّصِيحَةُ قُلْنَا لِمَنْ قَالَ لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**)).

❁ وروى البخاري (٥٧)، ومسلم (٥٦) عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: ((بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى إِقَامِ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ)).

❁ **قلت**: فإذا وقع العالم في خطأ من الأخطاء فإنَّ من علم أنَّ ذلك خطأ بحجته الشرعية من الكتاب أو السنة أو الإجماع وجب عليه إنكاره سواء كان عالماً أو طالب علم ذكراً أو أنثى.

❁ وقد كان السلف يقبلون الحق ولو جاء من الصغير، وينكر المنكر فيهم الصغير والكبير، وينكر الصغير على الكبير، والكبير على الصغير.

❁ فروى البخاري (٢٠٦٢)، ومسلم (٢١٥٣) عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ: ((أَنَّ أَبَا مُوسَى الأَشْعَرِيَّ اسْتَأْذَنَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ وَكَأَنَّهُ كَانَ مَشْغُولاً فَرَجَعَ أَبُو مُوسَى فَفَرَغَ عُمَرُ فَقَالَ: أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ ائْذَنُوا لَهُ قِيلَ قَدْ رَجَعَ فَدَعَاهُ فَقَالَ كُنَّا نُؤْمَرُ بِذَلِكَ فَقَالَ تَأْتِينِي عَلَى ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ فَانْطَلَقَ إِلَى مَجْلِسِ الأَنْصَارِ فَسَأَلَهُمْ **فَقَالُوا لاَ يَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا إِلاَّ أَصْغَرُنَا** أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ فَذَهَبَ بِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فَقَالَ عُمَرُ أَخَفِيَ عَلَيَّ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَلْهَانِي الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ يَعْنِي الْخُرُوجَ إِلَى تِجَارَةٍ)).

❁ روى مسلم (٣٢٠٨) عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: ((كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: تُفْتِي أَنْ تَصْدُرَ الْحَائِضُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهَا بِالْبَيْتِ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِمَّا لَا فَسَلْ فُلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ هَلْ أَمَرَهَا بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَرَجَعَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَضْحَكُ وَهُوَ يَقُولُ: **مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ صَدَقْتَ**)).

❁ **قال الحافظ ابن عبد البر** رحمه الله في [**التمهيد**] (١٧/ ٢٧٠):

((هكذا يكون الإنصاف، وزيد معلم ابن عباس فما لنا لا نقتدي بهم والله المستعان)).

❁ **وقال الخطيب** رحمه الله رحمه الله في [**الكفاية**] (ص: ١٤٧): أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْبَرْقَانِيُّ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَمِيرَوَيْهِ الْهَرَوِيُّ، أنا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَمَّارٍ: ((رَدَدْتُ عَلَى الْمُعَافَى بْنِ عِمْرَانَ حَرْفًا فِي

الْحَدِيثِ فَسَكَتَ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ جَلَسَ فِي مَجْلِسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُحَدِّثَ، قَالَ: **إِنَّ الْحَدِيثَ كَمَا قَالَ الْغُلَامُ، قَالَ: وَكُنْتُ حِينَئِذٍ غُلَامًا أَمْرَدَ مَا فِي لِحْيَتِي طَاقَةٌ**)).

❁ وروى ابن عساكر رحمه الله في [**تاريخ دمشق**] (٥٢/٥٧) بإسناده إلى أبي جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق النحوي قال: ((قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بدو أمرك في طلب الحديث؟

قال: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب. قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ فقال: عشر سنين، أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره، وقال يوماً فيما كان يقرأ للناس سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم، فقلت له: يا أبا فلان إنَّ أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له ارجع إلى الأصل إن كانت عندك فدخل ونظر فيه، ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأحكم كتابه فقال: صدقت. فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنت إذ رددت عليه؟ فقال ابن إحدى عشرة)).

❁ **وقال الخطيب** رحمه الله في [**تاريخ بغداد**] (٣/١٨٣) – ذاكراً قصة حصلت للدارقطني مع أبي بكر الأنباري– :

((حكى أبو الحسن الدارقطني أنَّه حضره في مجلس أملاه يوم الجمعة فصحف اسماً أورده في إسناد حديث، إمَّا كان حبان فقال: حيان، أو حيان فقال: حبان. قال أبو الحسن: فأعظمت أن يحمل عن مثله في فضله وجلالته وهم وهبته أن أوقفه على ذلك. فلما انقضى الإملاء تقدمت إلى المستملي وذكرت له وهمه وعرفته صواب القول فيه وانصرفت، ثم حضرت الجمعة الثانية مجلسه فقال أبو بكر للمستملي: عرف جماعة الحاضرين أنَّا صحفنا الاسم الفلاني لما أملينا حديث كذا في الجمعة الماضية، **ونبهنا ذلك الشاب على الصواب وهو كذا، وعرف ذلك الشاب أنا رجعنا إلى الأصل فوجدناه كما قال**)).

❁ **وقال الحافظ ابن رجب** رحمه الله في [**الفرق بين النصيحة والتعيير**] (ص: ١٢):

((وسواء كان الذي بين الخطأ **صغيراً** أو كبيراً)).

۞ وقال رحمه الله (ص: ٨): ((فلهذا كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم يقبلون الحق ممن أورده عليهم وإن كان **صغيراً** ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم)).

۞ وقال رحمه الله في [الحكم الجديرة بالإذاعة] (ص: ٣٥):

((وكذلك المشايخ والعارفون كانوا يوصون بقبول الحق من كل من قال الحق؛ **صغيراً** كان أو كبيراً وينقادون لقوله)).

۞ وذكر رحمه الله في [ذيل طبقات الحنابلة] (٣/ ٤٤٧) رسالة العلامة إسحاق بن أحمد بن محمد بن غانم العلثي، إلى عبد الرحمن بن الجوزي في استنكاره عليه تأويل الصفات، وكان مما قال له رحمه الله:

((ولو كَانَ لا ينكر من قل علمه عَلَى من كثر علمه إِذَا لتعطل الأمر بالمعروف، وصرنا كبني إسرائيل حيث قَالَ تَعَالَى: ﴿ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنكَرٍ فَعَلُوهُ ﴿٧٩﴾ ﴾ [المائدة: ٧٩]، بَل ينكر **المفضول** عَلَى الفاضل وينكر الفاجر عَلَى الولي، عَلَى تقدير معرفة الولي)) اهـ.

❁ **ومن ذلك:** قصر الحكمة في هجر المبتدع على الردع والزجر فابن حزام يرى أنَّ المصلحة هي مجرد الزجر والتأديب، ولا ينظر إلى مصلحة الناس في وقايتهم من البدع والأهواء إلَّا في قضية المجالسة والمخالطة كما سبق بيان ذلك في عدة رسائل.

۞ وقد قال محمد الإمام في "الإبانة" (ص٩٣): (لقد شرع الهجر **لتأديب المخالف. والهجر كالدواء** ....).

۞ وقال (ص٩٥): (٢- أن يكون الهجر **للردع**...).

❁ **ومن ذلك:** الدندنة حول أنَّ هجر أهل البدع يراعى به المصلحة وحمل المصلحة على مصلحة الردع والزجر والاحتجاج بكلام شيخ الإسلام وحمله على هذا المحمل الخاطئ.

وقد بينت خطأ ابن حزام في ذلك في رسالتي: "تضييق الخناق"، وبيَّن ذلك أخونا الشيخ أبو حاتم يوسف الجزائري وفقه الله في رسالته: "دفع البلية" في الأجزاء الثلاثة.

۞ وقد قال محمد الإمام في "الإبانة" (ص٩٤): (٣- أن يكون عند اقتضاء المصلحة له) ثم أورد كلام شيخ الإسلام الذي يدندن حوله ابن حزام. والمصلحة عند الإمام هي مصلحة الزجر والردع.

❁ **ومن ذلك:** أنَّ ابن حزام يقصر الهجر على المبتدع الداعية إلى بدعته – أي بلسان المقال – دون المظهر والمجاهر لبدعته إذا لم يكن داعياً إليها بلسان الحال.

وقد بيَّنت في رسالتي "تضييق الخناق" خطأه في ذلك.

۞ وهذا ما يقرره محمد الإمام في "الإبانة" حيث قال (ص٩٦): (٤- الهجر يكون للدعاة إلى البدع لا لغير الداعين).

❁ **ومن ذلك:** أنَّ ابن حزام كان يقرر بدعة الموازنات فيمن كان معروفاً بالسنة دون من عرف بالبدعة فقد جاء موقعه في "التيلجرام" ما نصه: ((بسم الله الرحمن الرحيم.

السؤال:- يقول السائل: في سير أعلام النبلاء في تراجم الأئمة الذين تحصل لهم بعض الزلات، فيدفع عنهم الذهبي رحمه الله بقوله: له من الحسنات الكثيرة فمتى يراعى هذا الأمر؟

الإجابة:-

هذا الكلام موجود في كلام عدد من الأئمة، وليس في كلام الذهبي فحسب فقد وجد في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وفي كلام ابن القيم وآخرين.

والضابط في هذا أنَّ الإمام إذا حصل له الخطأ أو الزلة في العقيدة أو في أصول أهل السنة والجماعة بشكل عام، فإذا لم يعلم باتباع الهوى فيها فهو على الأصل لا تضره)). إلخ.

۞ وهذا ما كان يقرره محمد الإمام في "الإبانة" (ص٤٩): (٢- الرد على أهل البدع والتحزب لا تذكر فيه محاسنهم) إلى أن قال: (بخلاف الرد على العالم السني).

۞ **وقال** (ص١١٥): (قاعدة: كثرة محاسن العالم مانعه من القدح فيه).

❁ وقد انتقد ابن حزام على هذا الكلام أخونا الشيخ يوسف الجزائري سدده الله في رسالة سماها: "إبطال منهج الموازنات الداعي إلى عذر المخالف في العقيدة والأصول الجليات".

❁ ثم قام ابن حزام بعد ذلك بحذف تلك الفتوى التي أفتى بها ببدعة الموازنات.

❁ **ومن ذلك:** أنَّ ابن حزام كثيراً ما يدندن حول الاجتهاد ويطعن فيمن قدح فيه بسبب الأخطاء التي وقع فيها عن اجتهاد زعم.

۞ وهذا ما يقرره محمد الإمام في "الإبانة" (١١٠) حيث قال: (ظهور خطأ أهل الاجتهاد لا يلزم من ذلك جرحهم جرحاً قادحاً).

۞ وقال (ص١١١): (قلت: حذار حذار أن يتعجل بعض طلبة العلم بالأحكام على أهل الاجتهاد بسبب هفواتهم).

۞ ۞ ۞

بيان بعض الأسباب التي أردت ابن حزام في أنواع من الباطل.

❁ **السبب الأول:** الافتتان بكثير من الأصول التي قررها محمد الإمام في "**الإبانة**" كما سبق إيضاح ذلك.

وقد صار ابن حزام يقرر على طلابه أصول الإبانة في دروسه ومحاضراته ويربيهم على ذلك من غير أن يبين لهم أنَّها أصول الإبانة، وكثير من الطلاب في مركزه لا يعرفون ما في الإبانة من الأصول المحدثة.

ويحرص ابن حزام على التكتيم البالغ ويمنع من التسجيل ويتوعد بالطرد من يقوم بذلك، وقد أخبرني بعض من كان يَدْرُس في مركزه إلى فترة قريبة أنَّه ألغى كثيراً من السماعات الصوتية البعيدة، وأبقى السماعات التي في موضع الدرس حتى يتم مراقبة من يسجل الدروس والكلمات بغير إذن.

وكل هذا التستر حتى لا يخرج كلامه إلى مشايخ السنة فيردون عليه القواعد المحدثة التي يريد أن يربي عليها الطلاب سواء كانت من قواعد الإبانة أو غير ذلك من القواعد المحدثة.

❁ **السبب الثاني:** التعلق الكبير بسرور الوادعي.

وهذا السبب من أعظم الأسباب التي أضرت بابن حزام، وسرور الوادعي حاله معلومة عند السلفيين ومشايخ السنة ليس بعالم ولا هو من المهتمين بالعلم الحريصين على تحصيله، وحاله ردية مع أهل الأهواء والبدع، ومع هذا فقد فتن فيه ابن حزام وصار يثني عليه في كثير من كتبه ويصفه بالناصح الأمين فقد قال في مقدمة كتابه [**فتح العلام**] (١/ ١١-١٢): ((هذا وأشكر أخي الفاضل **الناصح الأمين** أبا خالد سرور بن أحمد بن معيض الوادعي على نصائحه الغالية، وتوجيهاته الثمينة الحادية بي – بفضل الله عز وجل- إلى هذا الخير، وإلى الثبات على طلب العلم، وعلى نفع المسلمين بذلك، فأسأل الله أن يغفر له ولوالديه، وأن يكرمه في الدنيا والآخرة، وأن يبارك له في أهله، وماله، وولده، وأن يقيه فتنة المحيا والممات)).

وإذا سمع مثل هذا من لا يعرف سروراً الوادعي فلربما ظنه من كبار العلماء السلفيين في بلاد اليمن.

❁ وفي أثناء كتابتي لهذه الكلمات فوجئت بمقال لابن حزام سماه: "**تعريف مختص بالشيخ الكريم سرور بن أحمد الوادعي حفظه الله**" كتبه يوم الثلاثاء ١٩/ من ذي القعدة/ ١٤٤٢هـ.

وقد ملأ مقاله الذي سماه مختصراً بالغلو في سرور الوادعي ومما قاله فيه:

❁ (الشيخ الكريم النبيل).

❁ **وقال**: (وهو جليسي وشيخي ورفيقي إلي يومي هذا. وقد رأيت من أخلاقه الكريمه، وشيمته ومروءته ونبله، ما يقل من يتصف بهذه الصفات في هذه الأزمنة.

فهو رجل بحق سوَّدته رجولته، وأخلاقه الكريمة، ومواقفه المشرفة بتوفيق الله له، وإنَّ السيادة حق السيادة من نالها بأخلاقه، لا من نالها عن آبائه).

❁ **وقال**: (إذا سألت عن كرمه وجوده؛ فهو ذاك الكريم الذي يقدم حاجة غيره على حاجة نفسه، وينفق ماله في سد حاجة من لاذ به، ويكرم ضيفه، ويعين في نوائب الحق، وإذا ملك مالاً فسرعان ما يفنيه، وإذا عجز عن سد حاجة أخيه؛ اعتذر له بأحسن الكلام).

❁ **وقال**: (وإذا سألت عن مناصرته للحق؛ فكم له من المواقف في مناصرة السنة ونشرها والذود عنها، وقد نال في هذا الباب السبق).

❁ **وقال**: (وإن رأيت عن شجاعته رأيته رجلاً مقداماً، يقول الحق لا يخاف في الله لومة لآئم، وشجاعته مصحوبة بالتعقل، وعدم التهور).

❁ **وقال**: (وإن سألت عن عزته؛ رأيت رجلاً عزيزاً، لا يقبل لنفسه الذل، ولا المهانة، عزة بغير كبرياء واحتقار للآخرين. وإذا أكرمته فقد ملكته).

❁ **وقال**: (وإذا سألت عن حلمه وعفوه؛ فهو الحليم مع المقدرة، ويعفو عمن أساء إليه؛ إذا أقر الجاني بذنبه وخطيئته).

❁ **وقال**: (وإذا سألت عن نصحه وحبه للخير لغيره؛ وجدته ناصحاً أميناً يحب الخير لغيره، وينصح بشفقة وعلم وإدراك، ولا يترك الشخص على خطأ يراه مضراً به، ولا ينبهه عليه، بل يبادر بتنبيهه وتذكيره.

وأمَّا عن إصلاحه بين الناس عامة، وبين طلاب العلم خاصة، وحل القضايا بينهم؛ فهو رجل موفق بتسديد الله له، فلا تحصى القضايا التي قد حلها، والإصلاحات التي قد أبرمها، ولا يعلم عددها إلَّا الله عز وجل.

وقد علمته رجلاً مخلصاً صادقاً صبوراً متوكلاً على الله عز وجل في أموره نحسبه والله حسيبه، مبغضاً للحزبية وأهلها، ومبغضاً للتعصب والتقليد، محباً للسنة وأهلها.

وأمَّا الدنيا والمناصب فقد داسها بقدميه؛ ويكفيه من الدنيا كفاف الحال، وقد رزقه الله من القناعة وغنى النفس ما جعله من أغنى الناس.

ورأيت فيه رزانة العقلاء النبلاء، وحسن المشورة، وتقدير الناس، ومراعاة خواطرهم، وإنزالهم منازلهم.

ورأيته يكره نشر العيوب والأسرار، ولو على من عاداه، وذلك من كرمه ونبله).

❁ **وقال**: (ورأيت فيه الغضب لله إذا انتهكت محارمه؛ ففيه الغيرة لله ومن أجل الله).

❁ **قلت**: إذا قرأت هذه الترجمة وهذه المبالغات من غير أن تقرأ اسم المترجم له لعلك أن تقول: إنَّه يترجم لابن المبارك، أو للحسن البصري، أو للإمام أحمد، أو لشيخ الإسلام ابن تيمية.

وقد أخبرني غير واحد من طلاب العلم في دماج ومنهم بعض المشايخ الفضلاء عن سرور الوادعي أنَّه شبه عامي.

لقد شان ابن حزام نفسه بهذه الترجمة التي لم يترجم بمعشار معشارها لشيخه الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله، ولا ترجم بمعشار معشارها لشيخه يحيى بن علي الحجوري.

بل لما لم يقف معه الشيخ يحيى في فتنته الجديدة، ووقف مع الحق إذا به ينسى جميع معروفه ويقوم بحذف مقدمته على كتابه في الصيام ولم يكتف بذلك بل وحذف جميع ترجيحات شيخه التي كانت في الكتاب، وأبقى ثناءه على شيخه سرور الوادعي في الكتاب.

ثم لم يعترف بخطئه إلَّا بعد نزول بعض النازلين إليه من صنعاء ومكثوا عنده أياماً وأقنعوه بعد اللتيا والتي أن يكتب اعتذاراً مما حصل منه، وقد مقته بسبب ذلك من كان ربما يحسن الظن به.

إنَّ سروراً الوادعي يسعى بعزل ابن حزام عن شيخه الشيخ يحيى وعن مشايخ السنة ورمية في أحضان أصحاب الإبانة أو على الأقل يجعله يسير سيراً منفرداً مستقلاً بنفسه.

❁ وقد كتب أخونا فارس الوادعي مقالاً قال فيه:

(فقد حصل بيني وبين سرور الوادعي في أيام فتنة المشوري تواصل بسبب الفتنة، وأخذ ورد، فمما قال لي سرور: "**إذا لم يقف المشايخ مع الشيخ محمد لأفصلنه منهم، والله لأفصله منهم**". والله وبالله وتالله قال هذا الكلام وما بيني وبينه إلَّا الله)).

❁ **قلت**: والمعنى أنَّ سروراً كان يريد من المشايخ ومنهم الشيخ يحيى أن يقفوا مع ابن حزام في فتنة المشوري ويسكتوا الذين شدوا على ابن حزام بسبب عدم تحزيبه لأصحاب الإبانة وإن لم يفعلوا فسيفصل

ابن حزام عن مشايخ السنة، وقد فعل هذا الذي تلفظ به، فقد صار ابن حزام في هذه الأيام مفصولاً عن مشايخ السنة، وأسأل الله أن يبطل كيد سرور الوادعي ويرد ابن حزام إلى إخوانه مشايخ السنة.

❁ فالناصح الأمين عند ابن حزام هو من يريد فصله عن مشايخ السنة، ورمية في أحضان الحزبيين.

❁ وقد كان كتب إليَّ أخونا أبو هريرة صلاح الصديق وفقه الله فقال عن سرور الوادعي: ((وقد حصل منه إساءة لشيخنا يحيى – حفظه الله– عقب خروجنا من دماج، فزعم ابن حزام أنَّ المسيء هو الشيخ يحيى وأنَّه يلزم الشيخ يحيى الاعتذار من سرور الوادعي!!.

ومرة قال له الأخ أكرم الغيثي: **سرور يلتقي بأصحاب حزب الرشاد، وأصحاب الجمعيات، ويجالسهم.**

فأجابه الشيخ محمد قائلاً: هو شيخ قبيلة !.

فقال الأخ أكرم: نحن نعرفه من دماج لا شيخ قبيلة، ولا شيخ علم !!.

بل وقال مرة لما نصح في سرور الوادعي: **ذاك أبي فالذي يتكلم فيه يتكلم في أبي!**

وانبرى مرة مدافعاً عنه وبشدة وغضب في إحدى دروسه لما كان في مركز الفاروق، وقد طلب منه قبلها الدفاع عن الشيخ يحيى –حفظه الله – حين تكلم فيه عبيد الجابري وقال عنه: إبليس اليمن، فتهرب جداً.

ومن عجيب ما ذكره لي الأخ عبد الملك بن أمين أنَّ بعض إخواننا من أهل دماج: ..... حوَّل لهم سرور الوادعي بمواد غذائية إلى رجل إخواني خبيث على أهل السنة صاحب مكتبة الأنصار، وأسماؤهم مسجلة عنده في الكشف، فلما ذهب الأخ عبد الملك بن أمين عمرة التقى بسرور الوادعي قريباً من الحرم فعتب عليه هذا الفعل.

فقال سرور: لا تشدوها يا أصحاب إب!! نحن نريد أن نتعاون مع الشيخ محمد نُقوِّم دعوة.

فقال الأخ: ما يصلح إنَّ إخواننا تربوا في دماج على العفة وأنت تذلهم وتهينهم عند هؤلاء.

فقال سرور: هاتوا واحد سلفي يدعم الشيخ محمد وأنا أترك الجمعيات.....")).

❁ **قلت**: فهذا هو الناصح الأمين عند ابن حزام يريد أن تكون دعوة ابن حزام مخضرية لا دعوة سلفية نقية.

الخاتمة.

وفي ختام هذه الرسالة فإنِّي أنصح لابن حزام نصيحة أخ مشفق لأخيه أن يتقي الله تعالى ولا يحدث فرقة في الدعوة السلفية، ويتوب إلى الله تعالى توبة صادقة مما أحدثه، ويضع يده بيد شيخه يحيى الحجوري وسائر مشايخ السنة، وأن يبتعد عن كل من يريد إبعاده عن السنة وأهلها.

وليعلم ابن حزام أنَّ هؤلاء يريدون إحراقك وتضييعك شعرت أو لم تشعر، وأنَّ مشايخ السنة الذين ردوا عليك يريدون لك الخير. ورجوعك إلى الخير أحب إليهم من تماديك في الباطل.

وما حصل من جهتهم من شدة وتخشين فلإجل إصلاحك واستقامتك.

۞ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في [مجموع الفتاوى] (٢٨/ ٥٣-٥٤):

((وَتَعْلَمُونَ أَيْضًا: أَنَّ مَا يَجْرِي مِنْ نَوْعِ تَغْلِيظٍ أَوْ تَخْشِينٍ عَلَى بَعْضِ الْأَصْحَابِ وَالْإِخْوَانِ: مَا كَانَ يَجْرِي بِدِمَشْقَ وَمِمَّا جَرَى الْآنَ بِمِصْرِ فَلَيْسَ ذَلِكَ غَضَاضَةً وَلَا نَقْصًا فِي حَقِّ صَاحِبِهِ وَلَا حَصَلَ بِسَبَبِ ذَلِكَ تَغَيُّرٌ مِنَّا وَلَا بُغْضٌ. بَلْ هُوَ بَعْدَ مَا عُومِلَ بِهِ مِنْ التَّغْلِيظِ وَالتَّخْشِينِ أَرْفَعُ قَدْرًا وَأَنْبَهُ ذِكْرًا وَأَحَبُّ وَأَعْظَمُ وَإِنَّمَا هَذِهِ الْأُمُورُ هِيَ مِنْ مَصَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ الَّتِي يُصْلِحُ اللَّهُ بِهَا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ **فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْيَدَيْنِ تَغْسِلُ إحْدَاهُمَا الْأُخْرَى. وَقَدْ لَا يَنْقَلِعُ الْوَسَخُ إلَّا بِنَوْعِ مِنْ الْخُشُونَةِ ؛ لَكِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ مِنْ النَّظَافَةِ وَالنُّعُومَةِ مَا نَحْمَدُ مَعَهُ ذَلِكَ التَّخْشِينَ**)) اهـ.

وجل من عاشرني وجالسني يعرف عني اللين والرفق والرحمة، وإنَّما أحمل نفسي على الشدة في بعض المواضع بعد استعمال الرفق لما أرجو من نفعها.

ولولا وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصيحة التي فرضها رب العالمين لما سطرت حرفاً في الرد عليك.

وأنا أكتب ما أكتبه وفي القلب ما فيه من التحسر عليك، وأنا إلى ساعتي هذه ادعو الله أن يردك إلى الحق مرداً جميلاً.

هذا آخر ما أردت كتابته، والحمد لله أولاً وآخراً.

كتبه/ أبو بكر بن عبده بن عبد الله الحمادي في يوم الأربعاء ٢٠/ ذي القعدة/ ١٤٤٢هـ.

فهرست الموضوعات

مُقَدِّمَةٌ..... ١
ذكر بعض القواعد المحدثة التي قعدها ابن حزام..... ١
بيان تأثر محمد بن حزام ببعض أصول الإبانة لمحمد الإمام..... ٢٣
بيان بعض الأسباب التي أردت ابن حزام في أنواع من الباطل..... ٢٩
الخاتمة..... ٣٣